

" الاخبار ": الاربعاء 30 كانون الاول 2009

طاولة بعيدا: ملامح أولية وتأخير



سيمّثل ميشال فرعون الكاثوليك بدلاً من الياس سكاف (أرشيف)

ينتظر الجميع عودة بابا نويل إلى القطب الشمالي لتعود الاستعدادات لمعالجة الملفات العالقة . في بعيدا ينال الحوار الوطني والتعيينات اهتماماً بارزاً من جانب الرئيس ميشال سليمان . وإذا كان كل شيء مؤجلاً لمرحلة ما بعد الأعياد، فثمة تأخير في تقديم هاتين القضيتين

نادر فوز

وصل بابا نويل إلى بيروت، ومعه انقطعت النقاشات في بعض الملفات الداخلية العالقة، فبات كل شيء مؤجلاً إلى حين عودة الرجل الأحمر إلى القطب الشمالي بعد فترة الأعياد، «أعادها الله علينا وعليكم بالخير»، كما يتناقل الجميع. يتخذ المسؤولون اللبنانيون من هذا الرجل ذي اللحية الكثة حجة لكسب بعض الوقت، وهم منهكون بتوزيع بطاقات المعايدة وهدايا ميلادية وأخرى سنوية. وفي أجواء الأعياد هذه، يغادر الرئيس ميشال سليمان إلى باريس اليوم، في زيارة خاصة تدوم أياماً قليلة، منها عطلة رأس السنة . يغيب سليمان عن لبنان خلال هذه الفترة، وهو يعلم أنّ العودة إلى قصر بعيدا في العام المقبل تحمل الكثير من القضايا التي يجب حلّها بالأسلوب التوافقي الاعتيادي. وهو الذي قرّر في مرحلة تأليف الحكومة، دخول الحياة السياسية التمثيلية والتعمّق أكثر في زوايب الملفات الداخلية. إذ يتحدّث عدد من المقرّبين من القصر الجمهوري عن أنّ مرحلة ما بعد الأعياد ستكون حافلة على صعيد حراك الرئيس سليمان، واضعين ذلك في إطار تحصين موقعه وتطوير حضوره السياسي. فيشيرون إلى أنّ سليمان يمسك بملف بالغ الأهمية يمكّنه من السيطرة على زمام إدارة البلد والتفاف الجميع حوله، وهو طاولة الحوار الوطني. يعطي المقرّبون من بعيدا أبعاداً كبيرة لهذا الملف، لكونه يسمح للرئيس بإجلاس الجميع إلى طاولة واحدة تكرّسه رئيساً للبلاد وجامع أقطابها.

لا تزال مناقشة هذا الملف محدودة، إن في مكاتب بعيدا أو بين القصر والأقطاب والكتل النيابية . لم يطرح

الرئيس سليمان رؤيته لهذه الطاولة بعد، مع العلم بأنّ عدداً من التغيّرات ستحلّ عليها . من ناحية المضمون، لم يحسم سليمان بعد ما إذا كان الحوار الوطني سيقصر على مناقشة الاستراتيجية الدفاعية، وإن كان هو وأقطابها قد تخطّوا في الجلسات السابقة مفهوم «الحوار» وناقشوا ملفات بعيدة كل البعد عن المقاومة والسلاح. ومن يجمع بيانات جلسات الحوار والمواد التي نشرت في الإعلام، يلاحظ أنّ تلك الجلسات تناولت ملفات الأمن والاستقرار والانتخابات والمجلس الدستوري والمصالحات الداخلية والعربية... وفي إطار مناقشة مواضيع طاولة الحوار، من المتوقع أن يلقى سليمان معارضة من بعض القوى إذا قرّر فتح الجلسات أمام الملفات العالقة على المستوى الوطني. فيشددّ قسم من فريق 14 آذار، في مقدمهم حزب القوات والكائب وما بقي من تجمّع قرنة شهوان، على حصر الحوار بملف سلاح المقاومة، فيما لا يرى القسم الأكثرية الآخر (الحريي وجنبلاط) مانعاً في التطرّق إلى قضايا أخرى. مع العلم بأنّ ثمة «حديثاً عن إدراج عدد من القضايا المختلفة على الطاولة»، كما يقول زوّار بعيداً، بما معناه أنّ ثمة مشروعاً لتوسيع آفاق هذه الهيئة الحوارية.

على صعيد ما جرت مناقشته خلال الجلسات السبع لطاولة الحوار التي عُقدت انطلاقاً من 16 أيلول 2008، يبدو واضحاً أنّ الأقطاب أصبحوا بلا دور في موضوع مناقشة الاستراتيجية الدفاعية، إلى حين تقديم اللجنة المختصة المنبثقة من الجلسات مشروعها ورؤيتها العملية لهذه الاستراتيجية، ما يدفع إلى التساؤل عن سبب عقد هذه الجلسات، في ظلّ عدم توصلّ اللجنة إلى أي نتيجة بعد، وخصوصاً أنّ النقاشات داخلها لم تنطلق بجديّة، كما يقول أحد المطلعين.

وتفيد المعلومات بأنّ سليمان لم ينجز بعد ورقة الأقطاب الذين سيدعون للمشاركة في اجتماعات الحوار الوطني، لم يمهّدوا تكوين رؤيته من حيث المعايير التي ستعتمد للتمثّل على طاولة الحوار. في هذا الإطار، يؤكّد مطلّعون على أجواء الرئيس أنّ الأخير سيباشر اتصالاته بالقليدات والأحزاب مطلع العام المقبل . يجد سليمان ومساعدوه في تنظيم شؤون طاولة الحوار مجموعة من المشكلات في صوغ إطار مشاركة الأقطاب والسياسيين في الجلسات، فيختلط معيارا التمثيل النيابي والطائفي، أو «الواقع اللبناني»، بحسب أحد الزوّار، في طاولة الحوار. المنظمون عاجزون عن الاعتماد على معيار التمثيل النيابي، على اعتبار أنّ كتلتا كبيرة انقسمت إلى كتل صغيرة رباعية أو خماسية يحقّ لها التمثيل في بعيداً، ما من شأنه أن ينسف مراعاة المعيار الطائفي.

وفي إطار استعدادات الكتل للمشاركة في الحوار، بات شبه محسوم خروج كل من الوزير بطرس حرب والنائب ميشال المرّ والوزير السابق إليي سكاف والنائب السابق غسان تويني . فتطرّح مسألة تمثيل الطائفة الأرثوذكسية التي ستفقد ممثليها المرّ وتويني . إلا أنه يبدو أنّ بدليهما سيكونان، إذا استمرّ الشكل على حاله، بالنائبين فريد مكاري وغسان مخيبر اللذين يمثّل كلّ منهما فريقاً سياسياً. ويحكى أيضاً أنّ وجود النائب **ميشال فرعون** إلى طاولة الحوار بات أمراً محسوماً، بصفة ممثل للطائفة الكاثوليكية بعد سقوط شرعية تمثيل الوزير سكاف . فتبقى عقدة الممثل الماروني الرابع، بعد زوال كتلة قرنة شهوان، إذ يتوقّع أن يكون النائب سليمان فرنجية ممثلاً في الحوار لكونه الزعيم الماروني الشمالي الأول، ولكونه من حسم المعركة مع قرنة شهوان التي اعتمدت على الثلاثي الزغرتاوي نايلة معوض وحواد بولس وسمير فرنجية ليحلّ حرب ضيفاً في بعيداً.

باختصار، يمكن أن تتحوّل طاولة الحوار إلى نسخة ثانية لمجلس النواب (بعد النسخة الحكومية)، وهو ما

يدركه سليمان وفريقه محاولين عدم الوقوع في هذا المستنقع. لذلك، يتعد المقربون من سليمان عن الإشارة إلى أي مخرج محتمل، لأنّ الحلّ لم يوجد بعد، وخصوصاً أنّ عدداً من الشخصيات المرموقة باتت تطلق الكثير من الملاحظات على مفهوم طاولة الحوار، وقد أوصلت بعضها إلى فخامة الرئيس. وأولى هذه الملاحظات أنّ الطاولة تحوّلت إلى «هيئة تضمن الغطاء السياسي للملفات والقضايا الأساسية»، أي إنّها باتت

مقربون من القصر: مرحلة ما بعد الأعياد ستكون حافلة على صعيد حراك الرئيس سليمان

تبتعد عن مفهومها الأساسي وعن الأهداف التي أنشئت لأجلها.

إلى هذه الأمور الشائكة ثمة ما يعقدّ الأمور أكثر، وهو مطالبة سليمان بإشراك المجتمع المدني في جلسات الحوار. يرى البعض أنّ من شأن هذه الخطوة جعل الحوار فضفاضاً، ما يبعدة عن الجدية المطلوبة والنتائج المرجوة منه. وإن كان اعتماد سليمان على هذه الفئة (المجتمع المدني) عزيزاً على قلبه. حتى إنّ سؤال معاوني سليمان وزوار القصر عن هذا الموضوع لا يلقى جواباً واضحاً، إذ إنه إضافةً إلى عبارة «ستناقش هذه القضية بعد فترة الأعياد، أعادها الله علينا وعليكم بالخير»، لا يشير أحد من هؤلاء إلى الأسماء أو الجمعيات التي يمكن أن تكون معنية بهذا الموضوع.

من جهة أخرى، يشدد زوار القصر على أنّ سليمان سيرفع بعد عيد رأس السنة ملف الإصلاح السياسي، وعنوانه الأول هو التعيينات الإدارية والقضائية. إلا أنّ هذا الملف أيضاً مؤجل في بعديا وفي الدور السياسية الأخرى، وإن كان الجميع يشددون على أنّ «الكفاءة» هي المبدأ الأساسي للتعيينات، نافين وجود «كوتة» لكل فريق.

ويشير زوار القصر الجمهوري إلى أنّ سليمان سيسعى إلى تكرار تجربة ممثليه في الحكومة الحالية، بحيث سيحاول قدر المستطاع طرح أسماء مختصة.

السنيرة باق

ملكّ الرئيس فؤاد السنيرة، منذ عام 2005 «نقزة» لمعظم فريق الأقلية الذي حاول بالسبل الدستورية والشعبية إزاحته من موقعه في السرايا الحكومية. حتى إنّ السنيرة تحوّل في تلك الأعوام الماضية إلى رمز «الصمود» الأكثرى ورأس حربة مشروعه، فخرج شعار «السنيرة باقٍ باقٍ باقٍ»، الذي أطلقه النائب سعد الحريري (حينها) من على إحدى مآدب قرطم.

وحتى فترات الوفاق المترنّح، على طاولة الحوار، كان السنيرة جالساً بالقرب من الرئيس ميشال سليمان، يتابع النقاشات، يشارك في بعضها ويفسح المجال أمام حلفائه للمشاركة في بعضها الآخر، فيما عدد من الأقلويين يعترضون على مواقفه غير المتقاطعة في بعديا وخارجها. لم تكن السنوات الأخيرة «سنوات غسل وحلوى للسنيرة»، سواء أكان في السلم أم في الحرب، حتى نجح في إثبات وجوده وقدرته في الانتخابات، ليتبوأ مركز رئيس كتلة تيار المستقبل بعد اختيار النائب سعد الحريري رئيساً للحكومة، ما يؤكد أنّ السنيرة باقٍ في قصر بعديا للمشاركة في جلسات الحوار الوطني، ممثلاً لتيار المستقبل، لكن ليجلس هذه المرة بعيداً عن الرئيسين ميشال سليمان ونبية بري.